الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة
الجلسة ٤
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة

الرئيسة: السيدة وونغ (نيوزيلندا)
(نائبة الرئيس)

المحتويات

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها التاسعة والعشرين (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.6/51/SR.4
15 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

تولت الرئاسة السيدة وونغ، نائبة الرئيس (نيوزيلندا) في غياب السيد إسكوفار-سالوم (فنزويلا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة القانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها التاسعة والعشرين (تابع) (A/51/17 و A/51/154)

١ - السيد مبارك (مصر): لاحظ أن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) قد أقرت "مذكرات بشأن تنظيم إجراءات التحكيم" وطلبت إلى الأمانة أن تحرر النص النهائي للمذكرات في منشور مستقل، بمجرد أن تتم مواءمة المصطلحات المستخدمة مع النصوص الأخرى للجنة، ولا سيما قواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التحكيم التجاري الدولي. وقال إنه يؤيد إقرار المذكرات، التي من شأنها أن تعزز تطوير إجراءات التحكيم عامة والتحكيم الدولي خاصة، وعلى الأخص في الحالات التي يكون فيها للأطراف نظم قانونية مختلفة. وينبغي أن تكون المذكرات ذات طبيعة عامة حتى يتأتى استخدامها في التحكيم العمومي والتحكيم الخاص على السواء. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن تمس بمرونة إجراءات التحكيم بأي حال من الأحوال.

٢ - وأثنى أيضا على لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي على اعتمادها للقانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية بعد أربع سنوات من بدء عملها في ذلك المضمار. وقال إن القانون النموذجي سيكون مصحوبا بدليل اشتراع من شأنه أن يساعد الدول على تعزيز تشريعها وسن القواعد لاستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية، دون فرض استخدامها، نظرا لأن ثمة بلدان عديدة لا يسمح تشريعها بصياغة العقود عن طريق الوسائل الإلكترونية. وليس المقصود من القانون النموذجي تعديل قواعد المعاملات التجارية الورقية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يقتصر نطاق تطبيق القانون النموذجي على وثائق الأعمال التجارية. غير أنه لا ينبغي للجنة السادسة أن تركز على مجالات محددة من مجالات القانون التجاري، ولكن على الأحكام العامة الواردة في الباب الأول من القانون النموذجي، لأن من شأن ذلك أن يمكن الدول من مواءمة تشريعاتها بطريقة مرنة.

٣ - وأشار إلى أن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي قد أنجزت عملا هاما بتنظيم ما يزيد على ١٠ حلقات دراسية إقليمية في إطار أنشطتها في مجال التدريب وتقديم المساعدة التقنية. وفي هذا الصدد، فإن الصندوق الاستئماني لتقديم مساعدة السفر إلى الدول النامية الأعضاء في الأونسيترال والذي أنشأته تلك اللجنة كان مفيدا للغاية في أغراض التدريب. وقال إنه يوافق على طلب اللجنة بأن توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باتخاذ قرار بأن يُدرج في جدول اعمال مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية بند بشأن صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات.

٤ - السيدة ليهتو (فنلندا): تحدثت باسم بلدان الشمال الأوروبي، ورحبت باعتماد الأونسيترال للقانون النموذجي بشأن التجارة الالكترونية الذي يرمي إلى تسهيل استخدام الوسائط الالكترونية في المراسلات التجارية. وقالت إن المركز القانوني للوثائق الالكترونية يختلف من نظام قانوني إلى آخر. ففي بعضها، يكاد المركز القانوني للوثائق الإلكترونية يعدل المركز القانوني للوثائق الورقية، بينما يكتنف الغموض وضعها القانوني في نظم أخرى. والأمل معقود على أن يعمل هذا القانون النموذجي على تذليل العقبات التي تعترض تبادل البيانات الإلكترونية في المراسلات التجارية الدولية وتيسير المعاملات، عندما تعتمد مبادئه على نطاق واسع. كما لاحظت بارتياح الموافقة على مذكرات الأونسيترال بشأن تنظيم إجراءات التحكيم. وسيكون نص المذكرات غير الملزم مفيدا بصفة خاصة للأطراف التي لديها نظم قانونية مختلفة وسيشجع على استخدام التحكيم الدولي.

٥ - وأعربت عن أملها في أن يتم مستقبلا تفادي العقبات القانونية التي تعترض الاستخدام الدولي لتحويل المطالبات بالاستعانة بالقواعد الموحدة للتحويل في تمويل الحسابات الدائنة. وسيكون لهذه القواعد أثر كبير على الأسواق المالية الدولية. وقالت إن للعمل الجاري فيما يتعلق بمشروع الأحكام النموذجية بشأن الإعسار عبر الحدود أهمية اقتصادية عالمية، رغم أنه سبق أن اتخذت خطوات في هذا المجال على الصعيد الإقليمي.

٦ - وقالت إن بلدان الشمال الأوروبي تعيد تأكيد دعمها للأعمال القيمة التي تؤديها اللجنة، ولبرنامج عملها المتسم بالواقعية والتوازن والذي سيفيد مختلف قطاعات التجارة الدولية ويساهم في التعاون بين الدول.

٧ - السيد تروتمانسدورف (النمسا): قال إنه في بيروقراطية كبيرة بحجم الأمانة العامة للأمم المتحدة، كثيرا ما تطور وحدات كبيرة ديناميكية خاصة بها لا تضمن بالضرورة الاستخدام الأكثر فعالية للموارد القليلة. ومن جهة أخرى فإن الوحدات الصغيرة، لا سيما منها تلك التي تخضع للمراقبة الشديدة من قبل الدول الأعضاء والوفود، تميل إلى استخدام تلك الموارد بفعالية أكبر، ويصدق ذلك على أمانة الأونسيترال. غير أن تلك الهيئة لا يمكنها أن تواصل العمل بفعالية إذا كانت التخفيضات في الموظفين تمنعها من الاضطلاع بعبء عملها؛ فمن اللازم أن تلفت أنظار الوفود إلى هذا الخطر الذي يتهددها. وما تستهدفه اللجنة من مواءمة بين القوانين التجارية على أساس قواعد نموذجية، من قبيل مذكرات الأونسيترال بشأن تنظيم إجراءات التحكيم وغيرها من الصكوك غير الملزمة، إنما يتطلب من أمانتها أن تنشر المعلومات وتسدي المشورة على نطاق واسع. وفي حين أنه ليس ثمة من شك في أن الأمانة يجوز لها، بل ويتعين عليها، أن تستعين بالموارد الخارجية، فإن لذلك الأسلوب حدودا أيضا؛ وبناء عليه، ينبغي أن تضمن الدول الأعضاء للأمانة عددا من الموظفين يكفي للقيام بمهامها الإضافية.

٨ - وقال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على المعلومات المتعلقة بالسوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال وأعرب بالتالي عن تقديره لنشر مجموعتين إضافيتين تشملان خلاصات قرارات المحاكم

وقرارات التحكيم المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع وقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي. ويتعاون المراسلون الوطنيون تعاونا وثيقا مع الأمانة بإسداء خدمات هامة للمجتمع الدولي في ذلك المجال على وجه التحديد. وعلاوة على ذلك، فإن تزايد التبادل الالكتروني للبيانات، بطرق منها شبكة الإنترنيت، من شأنه أن يسهل عمل الأمانة في تزويد الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بمعلومات باللغات المطلوبة. غير أن استخدام وسائل الاتصال الالكترونية لا ينبغي اعتباره وكأنه يغني عن الحاجة إلى الموارد الإضافية، وهي حاجة نشأت عن تزايد الاستعانة بالخدمات التي من المتعين أن توفرها الأمانة فيما يتصل بالسوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال.

٩ - أما فيما يتعلق بأنشطة التدريب والمساعدة التقنية التي تقوم بها اللجنة، فقد لاحظ مع الأسف انعدام الموارد في هذا المجال، وخاصة بالنسبة للأنشطة المتعلقة بزيادة مشاركة الخبراء من البلدان النامية وتوفير المساعدة التقنية في مجال القانون التجاري لتلك البلدان. ونتيجة لذلك، سيتعين على اللجنة والأمانة أن يتبعا نهجا ابتكاريا، وخاصة فيما يتعلق باستخدام الموارد الخارجة عن الميزانية والتعاون مع الهيئات خارج الأونسيترال. وأعرب عن تأييده لطلب اللجنة بأن توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باتخاذ قرار بأن يدرج في جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية بند بشأن صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات والصندوق الاستئماني لتقديم مساعدة السفر إلى الدول النامية الأعضاء في الأونسيترال.

١٠ - وقال إن وفده يرحب بقيام الأونسيترال بوضع الصيغة النهائية للمذكرات بشأن تنظيم إجراءات التحكيم. وأكد تأييد وفده للمبادئ التي تستند إليها صياغة المذكرات، ولا سيما المبدأ القائل بأن هذه الأخيرة لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تؤثر في مرونة إجراءات التحكيم. وأعرب عن أمله في أن تفضي المذكرات إلى مواءمة تدريجية للممارسات القانونية المتباينة في مجال إجراءات التحكيم، دون فرض قالب جامد لن تقره إلا القلة من الدول.

١١ - ورحب أيضا باعتماد الأونسيترال للقانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية. وقال إنه لا مراء في أن القانون النموذجي من شأنه أن يساهم كثيرا في تعزيز مواءمة مختلف النظم القانونية التي تحكم الأعمال التجارية التي تتم بالوسائل الإلكترونية. كما أعرب وفده عن امتنانه لكون اللجنة قد طلبت من الأمانة العامة وضع الصيغة النهائية لدليل سن القانون النموذجي. وقال إن وفده مستعد للقيام بدور التنسيق فيما يتعلق بالقرار الذي ستتخذه الجمعية العامة. ويمكن للجمعية العامة أن توصي في ذلك القرار بأن تراعي الدول القانون النموذجي والدليل عند سنها أو مراجعتها لتشريعاتها.

١٢ - السيد جانغ كينينغ (الصين): أثنى على اللجنة لما تبذله من جهود لتوحيد القانون التجاري الوطني والتغلب على العقبات القانونية التي تعترض تداول التجارة الدولية. ولاحظ بصفة خاصة اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية ومذكرات الأونسيترال بشأن تنظيم إجراءات التحكيم، فضلا عن مشاريع البناء والتشغيل والنقل، وتمويل الحسابات الدائنة والإعسار عبر الحدود.

١٣ - وأشار إلى أن الحالة المتعلقة بمشاركة البلدان النامية في أعمال اللجنة غير مرضية في الوقت الراهن. وأعرب عن أمله في أن تنشأ أحوال مؤاتية لتيسير تلك المشاركة وأن تقدم البلدان النامية إسهامات لهذا الغرض. وعلاوة على ذلك، ينبغي لجلب اهتمام البلدان النامية، أن يتضمن جدول أعمال اللجنة بنودا من قبيل مشاريع البناء والتشغيل والنقل التي تتعلق بالمصالح الحيوية لتلك البلدان. كما ينبغي أن تولي اللجنة اهتماما أكبر لتنسيق أنشطتها مع أنشطة المنظمات الأخرى لتفادي التكرار والتداخل.

١٤ - وقال إنه مع التطوير المتواصل للقانون التجاري الدولي، أصبحت أعمال اللجنة متزايدة الأهمية. ولذا ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة والبلدان المعنية على زيادة الموارد البشرية والمادية والمالية للجنة.

١٥ - السيد جيرو (كندا): قال إن اعتماد مذكرات الأونسيترال بشأن تنظيم إجراءات التحكيم يشكل خطوة أخرى في وضع نهج موحد تجاه التحكيم. وتبين من المشاورات في كندا أن الوثيقة قد أثارت اهتماما كبيرا، وأعرب عن أمله في أن تصبح الصيغة النهائية متاحة قريبا. كما أثنى على اللجنة لاعتمادها القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية الذي جاء في حينه لوضع إطار قانوني موحد في ذلك المجال. وقال إن المشاورات تجري في كندا لدراسة تنفيذ أحكام القانون النموذجي، وحث الدول الأخرى على النظر في إمكانية سن تشريع مستند إليه. وأعرب عن أمل وفده في أن توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماد قرار في هذا الشأن. وأشار إلى أن تكنولوجيا المعلومات عامةً والتجارة الإلكترونية خاصةً تحظيان باهتمام كبير في كندا، وقال إن وفده يتطلع إلى المشاركة بفعالية في الأعمال المقبلة بشأن التوقيعات الرقمية وسلطات التصديق.

١٦ - وأعرب عن أمله في أن ينهي الفريق العامل المعني بقانون الإعسار أعماله بشأن الإعسار عبر الحدود لتنظر فيها اللجنة في دورتها الثلاثين. وفي هذا الصدد، قال إن التعاون بين اللجنة والرابطة الدولية لممارسي العمل في مجال الإعسار كان مثمرا. وينبغي تشجيع اللجنة على المضي في تعاونها مع الهيئات الأخرى، لا سيما مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص فيما يتعلق بالأعمال الجارية بشأن حوالة الديون.

١٧ - السيد ناجي (هنغاريا): قال إن هنغاريا قد ساندت منذ البداية الجهود الرامية إلى صياغة مذكرات الأونسيترال بشأن تنظيم إجراءات التحكيم والتي كانت لها أهمية عملية بالغة. وقال إن وفده قد لاحظ بارتياح إشراك مؤتمر التحكيم الدولي الثاني عشر إشراكا فعليا في هذه المهمة؛ وهنغاريا بصفتها عضوا في الأونسيترال مستعدة لمواصلة المساهمة في مواءمة مبادئ التحكيم التجاري.

١٨ - وأشار إلى أن اللجنة قد حققت أولى نتائجها الهامة بشأن استخدام الرسائل الإلكترونية في المفاوضات التجارية، وأعرب عن تأييد وفده للتوصية بأن تنظر جميع الدول في قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية نظرة إيجابية، نظرا لما لاستخدام الوسائط الإلكترونية، في عصر العولمة الحالي، من أهمية في التجارة الدولية الأمر الذي يجعل من اللازم أن تكون ثمة قواعد موثوق بها

وملزمة. ويتعلق الجزء الثاني من القانون النموذجي، على وجه الخصوص، بمسألة حساسة هي مسألة مستندات النقل الإلكترونية.

١٩ - وقال إنه يشاطر الوفود الأخرى رأيها بأن تقرير اللجنة لم يذكر مسألة من أهم المسائل ألا وهي التخلي عن فكرة نقل مقر الأونسيترال من فيينا إلى نيويورك. فهنغاريا ترحب بهذا القرار لأن النمسا بلد مضيف ممتاز كما أن نقل مقر اللجنة كان سيكون له عدد من المضار.

٢٠ - وفيما يتعلق بالأعمال المقبلة، قال إن وفده يفهم أن اللجنة ستركز على المسائل التالية: التوقيعات الرقمية وسلطات التصديق؛ والأساس القانوني الذي ترتكز إليه عمليات التصديق، بما فيها التكنولوجيا الناشئة في مجال التوثيق والتصديق بالطرق الرقمية؛ وقابلية تطبيق عملية التصديق؛ وتوزيع المخاطر والمسؤوليات بين المستعملين ومقدمي الخدمات والأطراف الأخرى في سياق استخدام تقنيات التصديق؛ والمسائل المحددة المتعلقة بالتصديق عن طريق استخدام السجلات؛ والإدراج بالإشارة (A/51/17، الفقرة ٢٢٣).

٢١ - السيد كوليك (أوكرانيا): أعرب عن تقديره لاعتماد مذكرات الأونسيترال بشأن تنظيم إجراءات التحكيم وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، باعتبارهما وثيقتين تتميزان بأهمية عملية كبيرة ولهما فائدة إرشادية كبيرة. ومن شأنهما تمكين الدول جميعا من تنفيذ تشريعاتها في ذلك المجال أو سن تشريعات جديدة إن لم تكن موجودة. وأشار إلى ضرورة مواصلة اللجنة لعملها بشأن إعداد معايير قانونية من شأنها أن تتيح إمكانية التنبؤ بمسار التجارة الإلكترونية مما يعزز التجارة في كل المناطق.

٢٢ - وقال إن وفده يلاحظ بارتياح أن اللجنة قد طلبت من الأمانة العامة أن تعد مشاريع الفصول الأولى لدليل تشريع بشأن مشاريع البناء والتشغيل والنقل. وهي مسألة تحظى باهتمام كبير لدى العديد من الدول، لا سيما تلك الدول التي تمر بعملية التحويل إلى القطاع الخاص والتكيف الهيكلي بصورة مكثفة.

٢٣ - وأعرب عن أمله في أن يتمكن الفريق العامل المعني بقانون الإعسار من تقديم مشروع نص تشريعي لتنظر فيه اللجنة في دورتها الثلاثين. وقال إن من شأن التطوير التدريجي لذلك الموضوع أن يعزز المعالجة العالمية لحالات الإعسار عبر الحدود التي تنطوي على علاقات متشعبة بين القوانين الوطنية ومبادئ تنازع القوانين والاعتراف بإجراءات الإعسار الأجنبية لكل دولة من الدول المعنية.

٢٤ - وقال إن أوكرانيا تولي أهمية كبيرة للأنشطة الرامية إلى تنفيذ ونشر الصكوك التي تضعها اللجنة على نطاق أوسع. وفي هذا الصدد، ومراعاة لمحدودية الموارد المتوفرة، ينبغي أن تتعاون اللجنة تعاونا وثيقا مع الهيئات والمنظمات الدولية العاملة في مجال القانون التجاري الدولي، مما سيساهم حتما في مواصلة توحيد ومواءمة القواعد في هذا المجال.

٢٥ - السيد ليغال (فرنسا): رحب بقرار إبقاء مقر اللجنة في فيينا مما يعني الإقرار بالمزايا المتوفرة في موقعها الحالي بالعاصمة النمساوية، ويؤكد في الوقت ذاته الأهمية الحيوية للقطب الأوروبي في منظومة الأمم المتحدة.

٢٦ - وأعلن عن ترحيب وفده باعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية ومذكرات الأونسيترال بشأن تنظيم إجراءات التحكيم. وقال إن فرنسا قد أبدت تحفظات على صياغة المذكرات، لأنها تعتقد بأن المرونة مزية من أهم مزايا إجراءات التحكيم، وقد عالجت اللجنة هذا الشاغل. غير أن وفده سيظل يرصد عن كثب الأعمال المتعلقة بالمبادئ الثلاثة التي دأبت على تأييدها والتي ما فتئت تشكل الأساس الذي استندت إليه صياغة المذكرات، أي ألا تمس المذكرات مرونة إجراءات التحكيم؛ وألا يبلغ المحكمون إلا بقائمة المسائل التي يتعين النظر فيها؛ وألا تعرب المذكرات عن آراء بشأن القواعد الإجرائية التي يتعين اتباعها في حالات إفرادية. وبهذا التحفظ، يمكن اعتماد النصين في الدورة الحالية.

٢٧ - وفيما يتعلق بالأعمال المقبلة للجنة، قال إن من المستصوب، من زاوية تتعلق بالمنهجية والميزانية، أن تعطي اللجنة الأولوية للمواضيع الجاري النظر فيها فعلا، وهي التحويل في تمويل الحسابات الدائنة، والإعسار عبر الحدود ومشروع دليل سن القانون النموذجي.

٢٨ - وقال إن من الضروري عدم تغيير صلاحيات الفريق العامل المعني بالتبادل الالكتروني للبيانات. وبما أن ثمة عدة اتفاقيات دولية تتناول على وجه التحديد مسؤولية الناقلين، فإن الدول التي لم تنضم أو تصدق بعد على هذه الاتفاقيات، ينبغي حثها على القيام بذلك. وينبغي أن يكون الحرص نفسه على الواقعية والفعالية هو رائد اللجنة في مجال مشاريع البناء والتشغيل والنقل التي أبدت فرنسا بشأنها تحفظات جدية. وأيا كان الأمر، فإن مشروع الدليل التشريعي الذي ستعده الأمانة العامة يعكس مختلف النظم القانونية القائمة. أما المسائل المتعلقة بمقدمي الخدمات والتنظيمات المتعلقة بعلاقتهم بالمستعملين فيعتبرها وفده في عداد المسائل ذات الأولويات.

٢٩ - وأعرب عن رغبته في تأكيد اهتمام وفده بعقد حلقات دراسية إقليمية تتيح لممثلي شتى البلدان، ولا سيما البلدان النامية، تلقي التدريب والإلمام بأساليب القانون التجاري الدولي. ويمكن تمويل هذه الأنشطة بتبرعات تقدم إلى صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات والصندوق الاستئماني لتقديم مساعدة السفر إلى الدول النامية الأعضاء في الأونسيترال. وقال إن بلده من بين البلدان القلائل التي تقدم تبرعات لهذين الصندوقين.

٣٠ - وقال إنه يأسف أن يضطر إلى أن يشير إلى التأخيرات التي تحدث في إصدار النص الفرنسي ونصوص اللغات الأخرى من وثائق اللجنة. وقال إنه وإن كان يدرك بأن هذه المشاكل قد يكون مردها قيود في الميزانية فرضت على المنظمة بأسرها، يعتقد، مع ذلك، بضرورة معالجتها حتى لا تعيق عمل اللجنة وأفرقتها العاملة.

٣١ - السيدة فرناندیز دي غورميندي (الأرجنتين): قالت إن مذكرات الأونسيترال بشأن تنظيم إجراءات التحكيم التي اعتمدت في الدورة التاسعة والعشرين للجنة تشكل نصا هاما من شأنه أن يسهل إمكانية التنبؤ بإجراءات التحكيم وتطويرها بانتظام، دون أن يمس بالمرونة اللازم توفرها فيها. وستكون للمذكرات قيمة عملية كبيرة للمشاركين في إجراءات التحكيم الذين تختلف عادة خلفياتهم القانونية أو تختلف توقعاتهم بشأن تلك الإجراءات. فاعتماد المذكرات من شأنه أن يسهل استخدام النصوص الأخرى التي سبق أن أعدتها الأونسيترال لتسوية المنازعات التجارية الدولية.

٣٢ - واستطردت قائلة إن اعتماد القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية ينهي عشر سنوات من أعمال اللجنة بشأن الآثار القانونية لاستخدام المراسلات الإلكترونية في التجارة الدولية. ولئن كان القانون النموذجي لا يقدم حلولا عالمية، فإنه يعد مع ذلك خطوة أولى أساسية في اتجاه حل المشاكل القانونية التي تنشأ نتيجة لتزايد استخدام البريد الإلكتروني وغيره من بدائل الأشكال الورقية للمراسلات في المعاملات التجارية. ولذلك فإن وفدها يؤيد توصية اللجنة بأن تنظر جميع الدول إيجابيا إلى القانون النموذجي عندما تقوم بسن أو تعديل تشريعها الداخلي لتعزيز ما يلزم من تطابق تشريعي في هذا المجال. وأضافت أن وفدها، إذ يضع في الاعتبار التطورات السريعة التي تشهدها التكنولوجيا في الوقت الراهن، يؤيد أيضا قرار اللجنة مواصلة العمل على صياغة مبادئ توجيهية قانونية في هذا المجال.

٣٣ - وأوضحت بأن اعتماد هذه الصكوك هو مثال آخر على فعالية الأونسيترال التي تمكنت من تجنب تسييس مناقشاتها والحفاظ على نوعيتها التقنية العالية، بوضع نصوص مفيدة للغاية في تيسير العلاقات التجارية الدولية. ورحبت بصفة خاصة بما أحرزته اللجنة من تضافر للجهود ناتج عن الأعمال التي قام الخبراء الحكوميون والإسهامات القيمة لأمانة اللجنة. وأعربت عن أملها في ألا تؤثر التغييرات الجذرية والتخفيضات التي تجريها المنظمة في أعمال اللجنة التي لا يماري أحد في نوعيتها.

٣٤ - وقالت إنها تشاطر ممثل ألمانيا رأيه بضرورة مواصلة إصدار حولية الأونسيترال باعتبارها الوسيلة التي تنشر بها اللجنة أعمالها على نطاق عالمي. كما أقرت بأهمية مواصلة تجميع وتحليل قرارات المحاكم وقرارات التحكيم أو نظام السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال. وأشارت إلى أهمية توفير الموارد الكافية لتطوير ذلك النظام الذي يرمي إلى تعزيز التطبيق الموحد للنصوص القانونية الناشئة عن أعمال اللجنة.

٣٥ - وفي ختام كلمتها أشارت إلى أهمية مواصلة وتعزيز برنامج الأونسيترال للتدريب والمساعدة التقنية بتزويد أمانة الأونسيترال بالموارد البشرية والمالية الكافية لصندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات. فكثيرا ما تكون نصوص الأونسيترال متعلقة بمجالات غاية في التعقيد والتخصص. ولذلك ينبغي أن تجعل اللجنة من النشر والتدريب التقني أولوية من أولوياتها، ضمانا لاستخدام نصوصها على نطاق عالمي.

٣٦ - السيدة فلوريس (المكسيك): أعربت عما يساور وفدها من قلق لتأخر صدور وثائق مداولات اللجنة السادسة. ويتعين، كي تجري اللجنة حوارا حقيقيا وتتوصل إلى نتائج إيجابية، توفير الوثائق مسبقا بفترة كافية. فعندما اعتمدت ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، أكدت الأمانة العامة للجمعية العامة أن خدمات المؤتمرات والوثائق بالتالي لن تتأثر بالتدابير الرامية إلى تحقيق وفورات. وحثت على بذل جهد لضمان توفير الوثائق وفقا لقاعدة التوزيع المسبق للوثائق بفترة ستة أسابيع.

٣٧ - واشارت إلى أن اعتماد مذكرات الأونسيترال عن تنظيم إجراءات التحكيم معلم في المجال التجاري. وعلى مدى السنين، تبين أن التحكيم أداة قيمة تيسر إبرام عدد متزايد من العقود الدولية. وستكون المذكرات دليلا للأطراف في المعاملات التجارية والتحكيم في كل أنحاء العالم مما سيساعدها على تبسيط إجراءات التحكيم والحد من طولها وتخفيض تكلفتها؛ كما ستشجع حتما على اللجوء إلى التحكيم حتى في الحالة التي لا يدرج فيها شرط من هذا القبيل في العقود التجارية.

٣٨ - وأضافت قائلة إن اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها من أهم صكوك القانون التجاري الدولي. وقالت إن وفدها يعتقد بضرورة أن ترصد الأونسيترال دوريا مركزها وتنفيذها وأن تركز الدول قدرا كبيرا من الاهتمام في آن واحد على الاتفاقية والنصوص القانونية الأخرى التي تضعها الأونسيترال بغية تحقيق هدف توحيد القانون التجاري الدولي في المستقبل القريب.

٣٩ - وأشارت إلى أن اعتماد القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية ودليل سن القانون النموذجي يسد ثغرة كبيرة في النظم القانونية الراهنة في العالم: إذ أن الوسائط الإلكترونية، بما تتسم به من سرعة وانخفاض تكلفة وأمن وقدرة على تجهيز ونقل البيانات، قد أصبحت أداة أساسية في التجارة ويسرت نمو الأسواق الداخلية والدولية. ولذا من الضروري التعجيل بإصدار ونشر القانون والدليل في أقرب وقت ممكن، كي تضعها شتى الدول في الاعتبار عند تكييفها لقوانينها مع الواقع المعاصر. كما لاحظت أهمية الفرع الثاني من القانون النموذجي المتعلق باستخدام البيانات الإلكترونية في النقل الدولي للبضائع، مما سيساعد على إزالة العقبات في ذلك المجال من مجالات التجارة ويسهل عمليات الاعتماد المستندي.

٤٠ - وأوضحت بأن المشاكل الناجمة عن الإعسار عبر الحدود والمتمثلة في ارتفاع تكلفة الائتمان في الأسواق الدولية، تستلزم مضاعفة الجهود لتخفيض وإزالة مخاطر استرداد القروض بالنسبة للمؤسسات التي تواجه مشاكل التدفقات النقدية. كما أن زيادة التعاون والتنسيق بين المحاكم الوطنية في دعاوى الإعسار عبر الحدود سيعود بالنفع على التجارة ويفيد الدول بالتالي.

٤١ - واختتمت كلمتها قائلة إن أعمال الأونسيترال بشأن هذا الموضوع، وبشأن مشاريع البناء والتشغيل والنقل والتحويل في تمويل الحسابات الدائنة قد استأثرت باهتمام وفدها. ولذلك فإنها تحث الأونسيترال على تكثيف أعمالها في تلك المجالات. كما لاحظت بارتياح استمرار نمو وتوسع نظام المراسلين بشأن

السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال واستمرار نشر نص السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال.

٤٢ - السيد سميكال (الجمهورية التشيكية): قال إنه على الرغم من أن الجمهورية التشيكية ليست عضوا في الأونسيترال في الوقت الراهن، فإنها تتبعت أعمال اللجنة باهتمام وما فتئت تفكر باستمرار في أن تصبح طرفا في شتى اتفاقيات واتفاقات الأونسيترال. وبناء عليه، فإنها صدقت في ١٩٩٥ على اتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع لعام ١٩٧٨ (قواعد هامبورغ)، وهو نص من أهم النصوص التي وضعتها اللجنة.

٤٣ - وأشار إلى أن اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، في تلك السنة حدث يلقى، بصفة خاصة، الترحيب. فقد اعتمد القانون النموذجي في النهاية بعنوان معدل يعتبره وفده تعديلا ملائما، حتى وإن كان من شأنه أن يتسبب في سوء فهم بشأن حدود نطاق تطبيق النص. غير أن المادة ١ من القانون النموذجي صريحة بما فيه الكفاية في هذا الشأن وتغطي دون شك إمكانية توسيع مجال التطبيق إلى ما يتجاوز الأنشطة التجارية الصرفة.

٤٤ - وفيما يتعلق بمضمون القانون النموذجي، قال إن وفده يعتقد بأن قرار إدراج الأحكام المتعلقة بنقل البضائع في القانون ذاته مباشرة، لا في مرفقه، قرار ملائم. فإدراجها كفصل أول من فرع ثان خاص من فروع القانون النموذجي جعل هيكل النص مفتوحا يمكن، أن تضاف إليه مستقبلا أحكام جديدة محددة تشكل فصولا تكميلية من الفرع الثاني إذا لزم الأمر. وهذا ما يؤدي أيضا إلى تفادي الغموض بشأن طبيعة القواعد المتعلقة بنقل البضائع.

٤٥ - وأكد ضرورة أن ترجع الدول إلى القانون النموذجي عند اعتمادها لتشريعاتها الداخلية بشأن استخدام الوسائط الإلكترونية لتبادل المعلومات في العلاقات التعاقدية، وأن تسعى عموما إلى مواءمة القواعد ذات الصلة من تشريعها الداخلي مع أحكام القانون النموذجي بغية تشجيع تطابق القانون الوطني المطبق في هذا المجال. وللقيام بهذه المهمة الشاقة، ينبغي أن ترجع الدول إلى دليل سن القانون النموذجي الذي أعدته الأمانة العامة. ولربما كان من الأفضل لو صاغت الأونسيترال الدليل واعتمدته، غير أن من الواضح أن الحل المعتمد لضيق الوقت كان أفضل من البديل الآخر الوحيد المتمثل في تأجيل اعتماد القانون النموذجي ذاته. وأيا كان الأمر، فإن الصعوبة قد قلت لأن تقرير اللجنة - إضافة إلى مسألة الهيكل الجديد لنص القانون النموذجي - يشير بوضوح إلى النقاط الرئيسية التي تستلزم توضيحا إضافيا فيما يتعلق بمضمون الدليل بالصيغة التي قدم بها في آخر دورة من دورات اللجنة.

٤٦ - وقال إن وفده يلاحظ بارتياح اعتماد اللجنة للمذكرات بشأن تنظيم إجراءات التحكيم. وقد تم الحفاظ على المرونة الضرورية لإجراءات التحكيم الدولي بإحداث تعديلات في النص بعد آخر جلسة. فالنص الذي اعتُمد يبرز بوضوح طابعها غير الملزم والاختياري أكثر مما يبرز طابعها التكميلي الصرف،

لأنه اكتفى بإيراد شتى الخيارات والحلول المتاحة للأطراف، الأمر الذي كفل بقاء ما تتمتع به من مرونة وحرية تعاقديه. وفي ظل هذه الشروط، يمكن أن يصبح النص المعتمد صكا قيما للمشتغلين في مجال التحكيم التجاري الدولي.

٤٧ - وقال إنه بالنظر لكون الموارد المتاحة للجنة محدودة، ينبغي للجنة تركيز أعمالها مستقبلا على المسائل ذات الأولوية، ومن بينها دون شك وضع الصيغة النهائية لمشروع النص المتعلق بالإعسار عبر الحدود خلال الدورتين القادمتين للفريق العامل المعني بقانون الإعسار. وبذا يكون للجنة متسع من الوقت للنظر في النص في دورتها الثلاثين، المقرر عقدها في ايار/مايو ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك، سيتعين بذل جهد استثنائي، في تحديد اتجاه أعمال اللجنة في المستقبل، لتفادي ازدواجية المشاريع التي قد تقوم بها هيئات من قبيل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، ومؤتمر لاهاي أو المنظمة البحرية الدولية، مع مراعاة التجربة السابقة للأونسيترال نفسها. وفي هذا الصدد، قال إنه يؤيد الآراء التي أعربت عنها اللجنة في الفقرات ٢١٠ إلى ٢٢٤ من تقريرها (A/51/17).

٤٨ - السيد دانييل (جنوب أفريقيا): قال إن بلده، مع ما يبذل حاليا من جهود للإصلاح في الأمم المتحدة، يود أن يعرب عن تأييده التام لاستمرار ولاية الأونسيترال باعتبارها الهيئة القانونية الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة في مجال المواءمة والتوحيد التدريجيين للقانون التجاري الدولي.

٤٩ - وأعرب عن ارتياح وفده لإقرار اللجنة مذكرات الأونسيترال بشأن تنظيم إجراءات التحكيم. وعلى الرغم من الطابع غير الملزم للمذكرات، فإنها ستقدم مساعدة عظيمة للممارسين على الصعيدين المحلي والدولي في إعداد وتنظيم إجراءات التحكيم، وعلى الأخص في قضايا التحكيم الدولي التي قد تتباين فيها الخلفيات القانونية للمشاركين وتوقعاتهم بشأن سير الأعمال التجارية. وبما أن المذكرات تتناول مسائل معقدة من قبيل الأدلة المستندية، وجلسات المرافعة، والشهود، ومفاوضات التسوية، فإنها تعزز كثيرا إمكانية التنبؤ بمسار قضايا التحكيم وتوفر الوقت والتكاليف.

٥٠ - وقال إن موافقة اللجنة على القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية قد سد ثغرة نشأت عن التطور السريع للتبادل الإلكتروني للبيانات كنهج لممارسة التجارة الدولية. فالقانون النموذجي يمكن أن يعالج أوجه القصور الذي يواجهه العديد من البلدان التي تفتقر إلى تشريع داخلي كاف في هذا المجال. وأضاف أن اعتماد دليل سن القانون النموذجي هو أيضا حري بالترحيب، لأن من شأنه أن يساعد البلدان الراغبة في سن التشريعات استنادا إلى القانون النموذجي. وعلاوة على ذلك، سيكون الدليل مفيدا لمستخدمي الوسائل الالكترونية للاتصالات فضلا عن المختصين في هذا الموضوع. وبالنسبة لجنوب افريقيا، جاء اعتماد القانون النموذجي، بصفة خاصة، في حينه، ذلك أن لجنة قوانين جنوب أفريقيا أحالت مؤخرا مسألة الأدلة الحاسوبية والمسائل المتصلة بها إلى الهيئة القضائية المختصة للنظر فيها. ولا شك أن القانون

النموذجي ودليل سن القانون النموذجي سيُستأنس بهما على نطاق واسع لتمكين جنوب أفريقيا من مواكبة الاتجاهات الناشئة في هذا المجال.

٥١ - وأشار إلى أن جنوب أفريقيا قد شاركت ولا تزال في دورات الفريق العامل المتعلقة بالإعسار عبر الحدود مشاركة فعلية. وأعرب عن أمل وفده في أن ينهي الفريق العامل أعماله في الجلسات القادمة، حتى تنظر اللجنة في دورتها الثلاثين في مشروع الأحكام بشأن التعاون القضائي والوصول والاعتراف في حالات الإعسار عبر الحدود. وتقوم في الوقت الراهن لجنة متفرعة عن لجنة قوانين جنوب أفريقيا باستعراض قانون الإعسار في جنوب أفريقيا، وسيساعد مشروع الأحكام لا محالة في إمكانية سن تشريع محدد بشأن التعاون القضائي والوصول والاعتراف في تلك الحالات.

٥٢ - وفيما يتعلق بالأعمال المقبلة للجنة، قال إن مسألة التوقيعات الرقمية ينبغي أن تدرج في جدول أعمال اللجنة، نظرا لتزايد استخدامها في التجارة الدولية. كما ينبغي أن تواصل اللجنة عملها بشأن مشاريع البناء والتشغيل والنقل على أساس استعراض للمسائل التي يمكن أن يكون التوجيه التشريعي فيها مفيدا، وعلى أساس إعداد مشروع دليل تمهيدي بشأن الموضوع. ولاحظ كذلك أن الأعمال بشأن موضوع تمويل الحسابات الدائنة مستمرة، وقال إنه يتطلع إلى الاطلاع على تقرير الفريق العامل في هذا الصدد.

٥٣ - وقال إن وفده يسره أن يعلن عن إنجاز جزء كبير من الفرعين ألف وباء من الاستبيان المتعلق باتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، وأن من المتوقع الانتهاء من الفرع جيم المتعلق بالقواعد الإجرائية قبل نهاية السنة. وقال إن وفده يتطلع إلى نشر نتائج الاستبيان في المستقبل القريب.

٥٤ - وقال إن للمساعدة التقنية والتدريب في مجالات التجارة والقانون التجاري أهمية كبرى، ولذلك فإن وفده قد سره عقد حلقات دراسية وجلسات إحاطة للمسؤولين الحكوميين في العديد من بقاع العالم خلال السنة الماضية. وأكد ضرورة تشجيع هذه الأنشطة، لأن من شأنها أن تساعد إلى حد كبير على اكتساب الخبرة الضرورية في مجال القانون التجاري الدولي. وينبغي علاوة على ذلك توسيعها، إذا أمكن، لتشمل البلدان النامية الأخرى التي لم تستفد من هذه الحلقات الدراسية. ولما كان التمويل هو العقبة الرئيسية التي تواجه عقد حلقات العمل تلك، فإن جنوب أفريقيا تؤيد إلى حد بعيد قيام اللجنة السادسة بتوصية الجمعية العامة باتخاذ قرار بأن يُدرج في جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية بند بشأن صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات والصندوق الاستئماني لتقديم مساعدة السفر إلى الدول النامية الأعضاء في الأونسيترال.

٥٥ - واختتم كلمته قائلا إن وفده يحث على مواصلة إصدار عدد من منشورات الأونسيترال. ذلك أن للحولية والببليوغرافيا المتضمنة للدراسات الحديثة المتعلقة بأعمال الأونسيترال أهمية كبرى في مساعدة

المشرعين والأكاديميين وغيرهم من الممارسين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن شتى الكُتّيبات المتضمنة للاتفاقيات والقوانين النموذجية التي اعتمدتها الأونسيترال مفيدة جدا.

٥٦ - السيد تاراسينكو (الاتحاد الروسي): قال إنه من الأهمية بمكان أن ينضم أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء إلى اتفاقية الكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة، التي وضعتها الأونسيترال السنة الفارطة.

٥٧ - وأشار إلى أن من بين الإنجازات العظيمة التي حققتها أعمال الأونسيترال خلال السنة الحالية الموافقة على مذكرات الأونسيترال بشأن تنظيم إجراءات التحكيم الرامية إلى تعزيز التنفيذ الفعال لقواعد الأونسيترال بشأن التحكيم وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التحكيم التجاري الدولي. وستتيح المذكرات بصفة خاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تدارك أوجه القصور التقنية والتنظيمية والإجرائية في مجال التحكيم التجاري الدولي.

٥٨ - وأضاف قائلا إن ثمة إنجازا بارزا آخر في الدورة التاسعة والعشرين للجنة هو اعتماد القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية وصوغ مشروع دليل سن القانون النموذجي، وهما نصان أرسيا الأسس للنهوض بالنشاط التجاري الدولي إلى مستوى تقني جديد تماما.

٥٩ - واستطرد قائلا إن من المهم جدا مواصلة الأعمال المتعلقة بإعداد دليل تشريعي بشأن مشاريع البناء والتشغيل والنقل. فالاتحاد الروسي في أمس الحاجة إلى خلق مناخ يشجع الاستثمارات، ومن ثم إلى إبرام عقود لتنفيذ المشاريع تقدم الضمانات القانونية لأنشطة الاستثمار في مجال تنمية الهياكل الأساسية.

٦٠ - وأعرب عن ترحيب وفده بأنشطة اللجنة في مجال المساعدة التقنية والتدريب، وخاصة مساهمتها في وضع مشروع تشريع على الصعيد الوطني، لأن من المهم ضمان تقيد التشريع الوطني بالاتفاقيات والقوانين النموذجية وغيرها من الصكوك القانونية للقانون التجاري الدولي، وخصوصا في حالة البلدان التي هي في صدد إصلاح تشريعاتها بغية التعجيل بالالتحاق باقتصاد السوق العالمية. وينبغي في هذا الصدد أن تنضم الدول المستقلة حديثا في أقرب وقت ممكن إلى الاتفاقيات الدولية الأساسية التي وضعتها اللجنة، وأن تحرص أمانة الأونسيترال على إبقاء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اطلاع على مركز النصوص القانونية الرئيسية التي تضعها.

٦١ - وأخيرا، قال إن الاتحاد الروسي يرى أن من الواجب الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن تتفادى الأونسيترال الازدواجية في العمل وإهدار الموارد، وأن تبذل قصارى جهودها لما فيه خير المجتمع الدولي قاطبة.

٦٢ - السيد أفندي (اندونيسيا): لاحظ بارتياح اعتماد اللجنة للمذكرات بشأن تنظيم إجراءات التحكيم، وهو ما سيعود على البلدان النامية بالنفع العميم. واستدرك قائلا إن اعتماد المذكرات في الوقت ذاتـه، لا ينبغي أن يؤدي إلى الإقلال من قيمة ممارسات التحكيم الحالية. فلا ينبغي أن تمس المذكرات مرونة إجراءات التحكيم، وأن تزيد على مقتضيات القوانين والأنظمة والممارسات السارية، أو تُتخذ ذريعة لرفض إنفاذ قرار تحكيمي.

٦٣ - ورحب باعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية الذي يتناول مسائل تتعلق بالبيئة التجارية الجارية حوسبتها بصورة متزايدة، والتي لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وبشأن مسألة الأعمال المقبلة فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية، لاحظ بارتياح أن الأونسيترال قد أناطت بفريقها العامل المعني بالتجارة الإلكترونية ولاية إعداد دراسة أساسية لمسائل التوقيعات الرقمية ومقدمي الخدمات. وأيد أيضا قرار اللجنة بإعادة تسمية فريقها العامل المعني بالتبادل الإلكتروني للبيانات بـ "الفريق العامل المعني بالتجارة الإلكترونية".

٦٤ - ثم تناول التقرير المتعلق بمشاريع البناء والتشغيل والنقل الذي أعدته أمانة الأونسيترال، وأعرب عن رأي مفاده أنه ما دامت هذه المشاريع تنطوي على إنفاق مبالغ كبيرة تتحملها الدول والمستثمرون الأجانب والمتعاقدون، فإن تدوين القواعد والمبادئ التوجيهية في ذلك المجال سيعود بالفائدة بصفة خاصة على البلدان النامية؛ ذلك أن من شأن هذه المشاريع أن تزيد من الوفورات زيادة كبيرة، الأمر الذي سيمكن الدول من الاستثمار في الهياكل الأساسية. غير أن ذلك سيتطلب وضع إطار قانوني يحكم مشاريع البناء والتشغيل والنقل، وبإمكان الأونسيترال أن تساهم في ذلك الجهد باستكمال وتدوين التشريعات الوطنية المتعلقة بالبناء والتشغيل والنقل.

٦٥ - ولاحظ باهتمام الجهود الرامية إلى إعداد مشروع أحكام نموذجية بشأن الإعسار عبر الحدود، وأعرب عن ارتياحه لبرنامج الأونسيترال للتدريب والمساعدة التقنية، الممول بتبرعات والذي ثبتت فائدته القصوى بالنسبة للبلدان النامية. وقال إن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ملتزمة التزاما راسخا بخلق مناخ اقتصادي موات لزيادة التجارة والاستثمار في منطقتها. وفي هذا السياق، تقوم الأونسيترال بدور أساسي، سيما وأن لها قدرة على التكيف مع الحالة الدولية الراهنة وعلى تشجيع قبول الصكوك القانونية.

٦٦ - السيدة باريت (المملكة المتحدة): قالت إن الأونسيترال هي الهيئة القانونية الأساسية داخل الأمم المتحدة في مجال القانون التجاري الدولي وينبغي للجمعية العامة أن تعيد توكيد أهمية مكانتها.

٦٧ - وقالت إنها، وإن لم يعترض وفدها على اعتماد اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين للقانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، تأسف لكون الوقت لم يسمح باستكمال النص، ولا سيما الأحكام المتعلقة

بمستندات النقل. غير أنها تؤيد توصية اللجنة بإحالة نص القانون النموذجي إلى الحكومات لتأخذه في الاعتبار عند سنها أو مراجعتها للقوانين التي تحكم التجارة الإلكترونية.

٦٨ - ولاحظت بارتياح وضع الأونسيترال للصيغة النهائية للمذكرات بشأن تنظيم إجراءات التحكيم وأعربت عن أملها في أن تنشر المذكرات على نطاق واسع. وفي هذا السياق، أبلغت أعضاء اللجنة السادسة بأن برلمان المملكة المتحدة قد سن مؤخرا قانونا جديدا للتحكيم يتضمن جل جوهر وروح قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التحكيم التجاري الدولي.

٦٩ - ولاحظت بارتياح أن الأعمال بشأن مشاريع البناء والتشغيل والنقل تتقدم وأن الفريقين العاملين المعنيين بالتحويل في تمويل الحسابات الدائنة والإعسار عبر الحدود يحرزان تقدما جيدا.

٧٠ - وفيما يتعلق بالأعمال المقبلة، ساندت النهج الحذر الذي ما فتئت الأونسيترال تتبعه بشأن مواصلة استعراض القوانين في مجال النقل البحري الدولي للبضائع؛ وأشارت إلى أهمية الاسترشاد بتلك المهنة في تحديد ما إذا كان يلزم تناول المشاكل في ذلك المجال. وأخيرا، أعربت عن تطلعها إلى المشاركة في الأعمال المقبلة بشأن التجارة الإلكترونية وقالت إنها تنتظر باهتمام الدراسة التي تعدها أمانة الأونسيترال بشأن التوقيعات الرقمية ومقدمي الخدمات.

٧١ - السيد بوليتي (إيطاليا): شدد على أهمية اعتماد مذكرات الأونسيترال بشأن تنظيم إجراءات التحكيم، الأمر الذي ستكون له فائدة قصوى في التشجيع على اللجوء إلى التحكيم لحل المنازعات التجارية الدولية، والذي سيساعد الممارسين في مجال إجراءات التحكيم. وكما لاحظ رئيس الأونسيترال، فإن المذكرات لن تمس المرونة الضرورية لإجراءات التحكيم أو تضع مقتضيات قانونية تزيد على الشروط التي ينص عليها القانون الساري.

٧٢ - وأضاف قائلا إن اعتماد القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية لا يقل أهمية، إذ أنه سيسهل إلى حد كبير التبادل الإلكتروني للبيانات في التجارة الدولية. كما سيساعد الدول على صوغ أو تعزيز تشريعاتها التي تحكم بدائل الأشكال الورقية لتخزين الرسائل والمعلومات. وأعرب عن تطلعه إلى قيام أمانة الأونسيترال بوضع الصيغة النهائية لدليل سن القانون النموذجي، وقال إنه يوافق على ضرورة قيام الفريق العامل المعني بالتجارة الإلكترونية بوضع قواعد موحدة بشأن التوقيعات الرقمية ومقدمي الخدمات استنادا إلى دراسة أساسية تعدها أمانة الأونسيترال.

٧٣ - ورحب بالتقدم الذي أحرزه الفريقان العاملان اللذان عهد إليهما بإعداد القواعد الموحدة بشأن التحويل في تمويل الحسابات الدائنة والإعسار عبر الحدود، وقال إنه واثق من أن الأعمال ستنتهي عاجلا. وقال أيضا إنه يعلق أهمية كبيرة على الأعمال الجارية لسن تشريعات تطبيقية لاتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية. واختتم كلمته مرحبا بالتقدم الذي أحرز في السوابق

القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال وأعرب عن تقديره لما تبذله اللجنة من نشاط مستمر في مجال التدريب والمساعدة التقنية.

٧٤ - السيدة بوم (الكاميرون): لاحظت أن الأونسيترال قد أنهت في دورتها التاسعة والعشرين أعمالها المتعلقة بمشروع المذكرات بشأن تنظيم إجراءات التحكيم ومشروع القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية. ورحبت بالطبيعة غير الملزمة للقانون النموذجي، مما يعني أنه لن يضر بمستخدمي الوسائل التقليدية للاتصالات وتخزين المعلومات الذين بإمكانهم استخدامه كأساس لاستكمال تشريعاتهم الوطنية. وأعربت عن أملها في أن تساعد المذكرات على الإسراع في إجراءات التحكيم وزيادة فعاليتها بتفادي التنازعات غير الضرورية.

٧٥ - وفيما يتعلق بالأعمال المقبلة للأونسيترال، رحبت بقرار عدم إدراج استعراض للممارسات والقوانين الحالية في مجال النقل الدولي البحري للبضائع في جدول الأعمال. وقالت إنها توافق على الاعتراضات التي أثيرت بشأن ذلك الموضوع، ولا سيما ذلك الاعتراض الذي مؤداه أن أي استعراض لنظم المسؤولية في مجال النقل الدولي البحري للبضائع لن يكون من شأنه سوى زيادة الغموض السائد حاليا، في مجال تتعايش فيه فعلا ثلاثة نظم، كما أن من شأنه أن يثني الدول عن الانضمام إلى قواعد هامبرغ. وينبغي أن تركز الأعمال المقبلة للأونسيترال عموما على إزالة الحواجز التي تعترض المشاركة التامة للبلدان النامية في التجارة الدولية.

٧٦ - ولاحظت بارتياح أن أمانة الأونسيترال استطاعت تحسين تشغيل نظام السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال وأنها تواصل الاضطلاع ببرنامجها المتعلق بالتدريب والمساعدة التقنية الذي يعود على البلدان النامية بفائدة كبيرة. واختتمت كلمتها بالإعراب عن تأييدها لاقتراح اللجنة بأن توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باتخاذ قرار يقضي بأن يُدرج في جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية بند بشأن صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات، وهي خطوة من شأنها أن تتيح تحمل قسط من تكاليف سفر ممثلي البلدان النامية.

٧٧ - السيد ميونغ شول هاهم (جمهورية كوريا): قال إن حجم التجارة الدولية قد زاد زيادة كبيرة، خلال العقد الماضي، ويعزى ذلك أساسا إلى التطور السريع لتكنولوجيا الاتصالات والنقل. غير أن الوسائل القانونية التقليدية لا تنظم التجارة الدولية بما فيه الكفاية. فعلى سبيل المثال، عندما تعلن شركة من الشركات المتعددة الجنسيات عن إعسارها، يعم الارتباك. وينطبق القول نفسه للأسف على التجارة الإلكترونية، ما دام التشريع الحالي ينظم استخدام الوثائق الورقية. ولذا، قال إن وفده يلاحظ بارتياح العمل الذي تقوم به الأونسيترال لتناول مسائل من قبيل الإعسار عبر الحدود، والتجارة الالكترونية ومشاريع البناء والتشغيل والنقل، وتمويل الحسابات الدائنة.

٧٨ - وأشار إلى أن جمهورية كوريا تقترب سريعا من بلوغ مركز الدولة العاشرة بين كبريات الدول المتاجرة في العالم، ولما كانت كذلك فإن لها مصلحة قوية في تطوير وتنفيذ القانون التجاري الدولي. ولهذه الغاية ستواصل المشاركة بفعالية في أنشطة الأونسيترال.

٧٩ - وأوضح بأن اللجنة تدرك جيدا أن قواعد التجارة تصوغها في نهاية المطاف الأعراف والتقاليد السائدة في كل مجتمع من المجتمعات. ولذلك لا يمكن أن يكون الإصلاح تلقائيا، ما دام يشكل هدفا يتعين نشدانه بصبر ومثابرة. وقد اتضح أن بعض الوفود أكثر استعدادا لدعم قواعد جديدة، بينما تميل وفود أخرى إلى اتخاذ موقف أكثر تحفظا. ولذلك يلزم تحقيق توافق في الرأي داخل الأونسيترال دون التضحية بجهود التنمية الاقتصادية الأساسية التي تبذلها بعض الدول الأعضاء من أجل التوحيد في القانون الدولي. وفي الوقت ذاته، لا ينبغي أن تكتفي الأونسيترال بملاحظة وجود خلافات بين الدول.

٨٠ - ورحب وفده بأعمال اللجنة فيما يتعلق بالتدريب وتقديم المساعدة التقنية، نظرا لأن هذه الأنشطة يمكن أن تبدد مخاوف بعض الوفود من احتمال أن يكون لاعتماد الأنظمة الجديدة من أثر مزعزع لاستقرار اقتصاداتها.

٨١ - السيد غري (استراليا): قال إنه لما كانت الأونسيترال تمثل شتى المناطق الجغرافية في العالم ونظمه الاقتصادية والقانونية الرئيسية، فإنها تشكل محفلا قيما للغاية لتيسير المعاملات التجارية الدولية بمواءمة القوانين التجارية. وهذه الوظيفة الأساسية هامة للغاية في المساعدة على تحسين أداء الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، واصلت الأونسيترال المشاركة في مبادرات تدعمها حكومته بغية تعزيز مواءمة القانون التجاري الدولي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي آب/أغسطس ١٩٩٦، شاركت الأونسيترال في ندوة نظمتها استراليا وفييت نام بشأن التطور القانوني نحو اقتصاد سوقي اشتراكي المنحى.

٨٢ - ولقد تجلت أعمال اللجنة بصفة خاصة في اعتماد مذكرات بشأن تنظيم إجراءات التحكيم. وقال إن حكومته تثني على المذكرات المعتمدة، لأنها ستكون بالغة الأهمية في تخطيط وإنجاز عمليات التحكيم. ويعد اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية إنجازا آخر بالغ الأهمية. وسيساعد القانون النموذجي على التغلب على العقبات التقليدية الجغرافية واللغوية والثقافية التي تعترض التجارة الدولية، مما سيتيح إجراء المعاملات التجارية بسرعة وفعالية كبيرتين. وعلاوة على ذلك، قال إن القانون النموذجي سيساعد حكومته على استخدام تكنولوجيا المعلومات مع مراعاة الآثار القانونية المترتبة عليها.

٨٣ - وقال إن وفده يلاحظ بارتياح أعمال اللجنة بشأن قانون النقل، وعلى الأخص أثر الاستخدام المتنامي لوسائل الاتصال الإلكترونية في نقل البضائع. وفيما يتعلق بالتدريب والمساعدة، قال إن الأونسيترال قد شرعت في برنامج طموح يرمي إلى تقديم المساعدة إلى بلدان مختلفة.

٨٤ - وأعرب عن رغبة وفده في تأكيد أهمية أعمال اللجنة بشأن السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال. فكلما كبرت مجموعة خلاصات قرارات المحاكم وقرارات التحكيم، سهّل رصد التطورات التي يشهدها القانون الدولي ونشر معلومات عن تلك النصوص على نطاق أوسع. وعلاوة على ذلك، فإن توفر المعلومات في هذا المجال سيساعد على مواءمة القانون التجاري الدولي.

٨٥ - وأشار إلى أن مؤتمرا للقانون التجاري الدولي سيعقد في استراليا في أوائل ١٩٩٧. وستناقش فيه التطورات التي يشهدها القانون التجاري الدولي، بما فيها أعمال الأونسيترال. والأمل معقود على أن يعزز المؤتمر الاهتمام بأعمال اللجنة.

٨٦ - وأضاف أن وفده لاحظ تخفيض عدد الموظفين في أمانة الأونسيترال الناجم عن التخفيض العام في مستويات التوظيف داخل الأمم المتحدة. غير أن الأمل معقود على أن تواصل الأونسيترال إعطاء الأولية للترويج لنصوصها وتنفيذ المشاريع الجارية.

٨٧ - السيد سيارجيو (بيلاروس): قال إن وفده يرحب بقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية الذي يعد خطوة هامة في زيادة مواءمة القانون التجاري الدولي.

٨٨ - وأضاف أن حكومته قد أعدت مشروع قانون نموذجي على أساس القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي. وقال إن وفده يرحب باعتماد مذكرات الأونسيترال بشأن تنظيم إجراءات التحكيم. ومن شأن هذين الصكين أن يضمنا قدرا أكبر من إمكانية التنبؤ بمسار التجارة الدولية وتبسيطها. وفي الوقت نفسه، ينبغي عدم المس بمرونة نظام التحكيم الحالي، مراعاة للحالة الراهنة.

٨٩ - وأشار إلى أن حكومته تدرس في الوقت الراهن اتفاقية التقادم في البيع الدولي للبضائع، واتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع، واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحالات معينة من تنازع القوانين فيما يتصل بالسفاتج (الكمبيالات) والسندات الإذنية، واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة.

٩٠ - وقال إن حكومته تعلق أهمية كبرى على أعمال اللجنة في مجال التدريب وتقديم المساعدة التقنية وأعاد تأكيد الحاجة إلى عقد حلقات دراسية وندوات، خاصة على الصعيد الإقليمي. وقال إنه ينبغي أن يتاح لممثلي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المشاركة في هذه الأنشطة. وأعرب عن تأييد حكومته للنداء الذي وجهته اللجنة إلى الدول والمنظمات الدولية وغيرها من الهيئات المهتمة للنظر في إمكانية المساهمة في صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات من أجل تلبية الطلبات المتزايدة الواردة من البلدان والدول المستقلة حديثا للحصول على التدريب والمساعدة التقنية.

٩١ - وأشار إلى ضرورة أن توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باتخاذ قرار يقضي بأن يدرج في جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية بند بشأن صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات والصندوق الاستئماني لتقديم مساعدة السفر إلى الدول النامية الأعضاء في الأونسيترال.

٩٢ - وذكر بأن أمانة الأونسيترال قد أرسلت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ مذكرة شفوية إلى الدول الأطراف في اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، تتضمن استبيانا يرمي إلى الحصول على معلومات بشأن تنفيذ تلك الاتفاقية. وقال إن حكومته قد قدمت فعلا ردها ويهمها أن تطلع على الحصيلة النهائية؛ وحث الدول التي لم ترد على أن تفعل بأسرع ما يمكن.

٩٣ - وفيما يتعلق بالأعمال المقبلة للجنة، قال إن وفده يعتقد بأن الوقت موات لتوحيد الإجراءات التشريعية المتعلقة بالتعاون القضائي في قضايا الإعسار عبر الحدود؛ وأعرب عن أمل وفده في أن يتم تقديم المشروع ذي الصلة إلى الأونسيترال في دورتها الثلاثين.

٩٤ - السيد تاهيم (باكستان): قال إن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية مهم بصفة خاصة نظرا لحاجة الدول المتزايدة إلى سن تشريع في هذا المجال. وستكون أعمال اللجنة مفيدة للغاية في تركيز اهتمام الدول الأعضاء على جوانب جديدة من جوانب التجارة والمعاملات الدولية، من قبيل التبادل الإلكتروني للبيانات، والتجارة الإلكترونية المستخدمة للحواسيب، والإنترنيت، والتوقيعات الرقمية ونقل صكوك الشحن بالوسائل الإلكترونية.

٩٥ - وأكد ضرورة إتاحة الفرصة للدول غير الأعضاء في الأونسيترال للمشاركة في أعمال اللجنة والإسهام الفعلي في وضع القانون النموذجي. وبناء عليه، قال إنه ينبغي أن يُشار بوضوح في توصية اللجنة إلى الجمعية العامة إلى أنه نظرا لكون التجارة الإلكترونية ظاهرة جديدة، ينبغي أن يحال القانون النموذجي والتوصيات الأخرى للجنة إلى الدول الأعضاء للتعليق عليها قبل أن توصي الجمعية العامة باعتمادها.

٩٦ - السيدة إيكيميزي (نيجيريا): أعربت عن ارتياحها لاعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية الذي سيعزز لا محالة تدفق التجارة الدولية. وأثنت بصفة خاصة على الطابع العملي للقانون النموذجي وعلى إقرار الوثائق الورقية. وأشارت إلى أن ثمة إنجازا آخر هاما هو اعتماد مذكرات الأونسيترال بشأن تنظيم إجراءات التحكيم، وأنها ستكون دليلا مفيدا للممارسين في هذا المجال.

٩٧ - وقالت إن وفدها يلاحظ بارتياح التقدم المحرز في مجال التدريب وتقديم المساعدة، ما دامت الدول النامية هي المستفيدة الأولى، ويعرب عن تقديره للبلدان التي تبرعت لصندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات. وقالت إن وفدها يحث على بذل كل جهد لفتح خطوط الإمداد المالي للأونسيترال. وهو، لذلك، يؤيد إدراج الصندوق الاستئماني في الصناديق التي يُغطيها مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية.

٩٨ - ثم تناولت البنود المتبقية التي تنظر فيها اللجنة، وأبرز وفدها التقدم المحرز في مشاريع البناء والنقل والتشغيل، والإعسار عبر الحدود، والتحويل في تمويل الحسابات الدائنة. كما أعرب عن أمله في أن تتمكن الأفرقة العاملة واللجنة من إنهاء أعمالها بشأن تلك المواضيع في المستقبل القريب.

٩٩ - السيد راما راو (الهند): قال إن وفده يرى أن أهم عمل للأونسيترال في دورتها التاسعة والعشرين هو اعتماد القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية الذي يرمي إلى مساعدة البلدان على تحديث تشريعاتها لإدراج الاستخدام المتزايد للتبادل الإلكتروني للبيانات في المعاملات التجارية. فالقوانين القائمة تقتصر في معظمها على تنظيم "التجارة القائمة على معاملات ورقية"، وتمنع استخدام التبادل الإلكتروني للبيانات أو تترك المعاملات التي تتم إلكترونيا في حالة من عدم التيقن من الناحية القانونية. وسيعالج القانون النموذجي هذه الحالة.

١٠٠ - ونظرا لأن التبادل الإلكتروني للبيانات ظاهرة جديدة، فإنه ينبغي أن تكون القواعد التي تحكمها مرنة على نحو يمكنها من تناول الحالات الطارئة غير المتوقعة واستيعاب التقدم التكنولوجي. وينبغي أن تواصل اللجنة، في أعمالها المقبلة، التركيز على التطورات الجديدة من قبيل التوقيعات الرقمية ومقدمي الخدمات، بما فيها مسألة الإدراج بالإشارة، وأن تعمل على إيجاد سبل مقبولة لسد الثغرات القانونية القائمة فيما يتعلق بالمراسلات الالكترونية الحديثة وتوفير ضمانات كافية في هذا المجال الجديد من مجالات القانون التجاري الدولي.

١٠١ - وقال إن بلده قد اتخذ مؤخرا تدابير تشريعية وإدارية هامة لوضع أعمال الأونسيترال في مجال التحكيم التجاري الدولي موضع التنفيذ. ولمواكبة عولمة اقتصاد الهند ونمو الاستثمار الأجنبي في الهند والتزام البلد بالحل السريع للمنازعات التجارية الدولية، أصدرت الهند مرسوم التحكيم والمصالحة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. والمرسوم صك قانوني شامل يوحد ويعدل الأحكام القانونية القائمة المتعلقة بالتحكيم التجاري الداخلي والدولي وتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية، ويحدد أيضا القانون الذي يحكم المصالحة وغيرها من المسائل ذات الصلة. وقد وضع المرسوم على غرار قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التحكيم التجاري الدولي وقواعد الأونسيترال المتعلقة بالمصالحة. وعلاوة على ذلك، أنشئ مركز دولي للحل البديل للمنازعات بغرض تشجيع نظم الحل البديل للمنازعات المتعلقة بالتحكيم والمصالحة. ووضع المركز إجراءات لحل منازعات فعلية وشارك في أبحاث وتداريب تتعلق بنظم الحل البديل للمنازعات.

١٠٢ - السيدة بياجي دي فانوسي (رئيسة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي): قالت إن من البوادر المشجعة بصفة خاصة ما لاحظته من دعم أعربت عنه الوفود لآخر ما أحرزته الأونسيترال من تقدم تمثل في المذكرات بشأن تنظيم إجراءات التحكيم والقانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، وللأعمال المقبلة للجنة. وقالت إنها لم يفاجئها ما علقته الوفود من أهمية خاصة على الأعمال المتعلقة بمشاريع البناء والتشغيل والنقل والتحويل في تمويل الحسابات الدائنة، نظرا لأنها توفر فرصا لتيسير مشاريع التمويل والاقتراض. ولا يقل أهمية عن ذلك لمشروع الإعسار عبر الحدود والأعمال المضطلع بها في مجال التبادل

الإلكتروني للبيانات. وقالت إن كثيرا من الوفود قد أشارت إلى الإسهام المفيد لنظام السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال وملخصات أحكام المحاكم وقرارات التحكيم.

١٠٣ - ومضت تقول إنها أصغت باهتمام كبير إلى تعليقات مختلف الممثلين وتود أن تؤكد لهم أن ما أعربوا عنه من شواغل سيؤخذ في الحسبان. فعلى سبيل المثال، وجه الانتباه إلى ضرورة تفادي الازدواجية في توحيد القانون التجاري الدولي. وفي هذا الصدد، تود أن تذكر الوفود بأن الأونسيترال هي الجهاز القانوني لمنظومة الأمم المتحدة الذي يُعنى بتوحيد القانون التجاري الدولي.

١٠٤ - وأشارت أيضا إلى أنها تشاطر رأي من يقول بضرورة عقد المزيد من الحلقات الدراسية ووضع المزيد من برامج المساعدة التقنية بشأن التشريع، وخاصة لفائدة البلدان النامية. وفي هذا الصدد، قالت إنه على الرغم من التسليم بضرورة زيادة الموارد البشرية الموضوعة تحت تصرف الأونسيترال، فمن المؤسف وغير المقبول أن تخضع هذه الموراد لقيود شديدة من شأنها أن تؤثر في أنشطة اللجنة وتلحق ضررا لا يرد بأعمال أمانتها. غير أنها ترى أن من الضروري التحلي بالواقعية. فنظرا للنقص في المساعدة المالية الخاصة بتكاليف سفر موظفي الأمانة، تعذر عمليا عقد حلقات دراسية. وناشدت الدول القادرة على المساهمة في الصندوق الاستئماني للندوات. وعلاوة على ذلك، أشارت إلى أن الصندوق الاستئماني لتقديم مساعدة السفر يجري استخدامه لمساعدة ممثلي البلدان النامية الذين ما كان لهم أن يشاركوا في جلسات اللجنة أو مداولات أفرقتها العاملة لولا استخدام ذلك الصندوق. وهذه مسألة مهمة بصفة خاصة فيما يتعلق بما أكده العديد من الممثلين من حاجة البلدان النامية إلى المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة في المواءمة التدريجية للقانون التجاري الدولي. وقدمت في هذا الصدد تأكيدات بأن اللجنة ستولي أهمية قصوى للتمثيل الشامل والمتوازن.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠